العرب
الأربعاء 2021/11/24
السنة 44 العدد 12250

عسكر السودان باتوا يعرفون حدودهم

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

يبدو الاتفاق السياسي الذي توصّل إليه العسكريون والمدنيون في السودان أقرب إلى تسوية مؤقتة لم يكن في استطاعة أيّ من الطرفين تفاديها. لا غنى للعسكر، وعلى رأسهم عبدالفتاح البرهان، عن المكوّن المدني ولا غنى للمكوّن المدني ممثلا برئيس الوزراء عبدالله حمدوك عن العسكر. تبيّن أنّه لا يمكن لأيّ حكم مدني أن يستمرّ، أقلّه في المرحلة الراهنة، من دون تغطية من العسكر الذين تحولوا إلى حاجة سودانيّة في ضوء فشل تاريخي في إقامة نظام سياسي قابل للحياة وذلك منذ الاستقلال في العام 1956.

أجبر المجتمع الدولي كبار العسكريين على إعادة حمدوك إلى موقع رئيس الوزراء. اكتشف هؤلاء أنّ ليس في استطاعتهم الاستيلاء على السلطة وتكرار تجربة عمر حسن البشير التي استمرت ثلاثة عقود.

ماذا بعد الاتفاق السياسي الذي أعاد عبدالله حمدوك إلى موقع رئيس الحكومة؟ سيطرح هذا السؤال نفسه بإلحاح في الأسابيع القليلة المقبلة لا لشيء سوى لأن على كل طرف من الجانبين إيجاد صيغة تعايش مع الآخر

غيّرت تلك التجربة في عمق السودان، خصوصا أنّ البشير كان مستعدا، من أجل الاحتفاظ بالسلطة، لعمل كلّ ما هو مطلوب منه. شمل ذلك الاستفتاء على انفصال جنوب السودان الذي صار دولة مستقلّة منذ التاسع من تموز – يوليو 2011. لجأ في مرحلة معيّنة إلى القمع الوحشي في ولاية دارفور مستخدما الجنجويد. لكنّ الأهمّ من ذلك كله ذلك التغلغل للإسلاميين، من تنظيم الإخوان، في كلّ مرافق الدولة. من دون عدم عودة جماعة البشير إلى السلطة. الواضح أنّ العسكر في السلطة يمنعون انقلابا عسكريًا جديدا.

لولا كبار الضباط، وفي مقدمتهم البرهان ومحمّد حمدان دقلو (حميدتي)، لما كان البشير تنازل عن السلطة بسهولة وذلك على الرغم من الثورة الشعبيّة التي واجهت حكمه، وهي ثورة استمرّت أشهرا عدّة. أثبت المجتمع المدني السوداني قدرة على الصمود والمواجهة. لكنّ ما لا مفر من الاعتراف به أنّ المكوّن العسكري حسم الأمر في نهاية المطاف وتفادى مجازر في الشوارع كان الدكتاتور المخلوع مستعدا لارتكابها من أجل البقاء في السلطة. أكثر من ذلك، لعب البرهان ورفاقه دورا في تمكن السودان من العودة إلى الأسرة الدوليّة وتغيير طبيعة الموقع الإقليمي للسودان في المنطقة والعالم بدءا بالتوقّف عن ممارسة لعبة الابتزاز التي أتقنها البشير.

ماذا بعد الاتفاق السياسي الذي أعاد حمدوك إلى موقع رئيس الحكومة؟ سيطرح هذا السؤال نفسه بإلحاح في الأسابيع القليلة المقبلة، لا لشيء سوى لأنّ على كلّ طرف من الجانبين إيجاد صيغة تعايش مع الآخر. يدرك العسكر أنّ لا مساعدات دوليّة من أيّ نوع من دون حكومة مدنيّة من جهة وأنّ حمدوك مازال يتمتّع برصيد لدى المؤسّسات المالية العالميّة مثل البنك الدولي وصندوق النقد من جهة أخرى. ليس في الولايات المتحدة أو أوروبا من هو مستعدّ لمساعدة السودان في حال العودة إلى حكم عسكري أكان رأسه البرهان أو غير البرهان.

في المقابل، تحتاج المنطقة، خصوصا منطقة وادي النيل والبحر الأحمر والقرن الأفريقي، إلى سودان مستقرّ. فشل السياسيون السودانيون في تأمين مثل هذا الاستقرار. أثبت البرهان أنّه يمتلك ما يكفي من الشجاعة، ليس لردع أنصار البشير ومنع عودتهم إلى السلطة فحسب، بل في إقامة علاقات من نوع جديد مع دول المنطقة أيضا، بما في ذلك مع مصر ومع دول الخليج العربي. علاقات مبنيّة على الثقة المتبادلة أوّلا.

يبحث السودان عن مستقبل أفضل. إذا كان من درس يمكن تعلّمه منذ العام 1956، فإنّ هذا الدرس يتمثل في الحاجة إلى صيغة جديدة تضمن نوعا من التوازن بين المكوّن المدني من جهة والعسكر من جهة أخرى. لم يأت البشير من فراغ. أتى من فشل الأحزاب السياسيّة في مرحلة ما بعد سقوط جعفر نميري في العام 1985. شهدت تلك المرحلة عودة إلى الحكم المدني. لكنّها شهدت أيضا فوضى سياسيّة ما لبث أن استغلّها حسن الترابي، الذي كان واجهة للإخوان المسلمين ولمجموعة من الضباط الذين يسيرون في هذا التوجّه. ما لبث البشير أن انقلب على الترابي في لعبة لا أفق لها سوى السلطة.

من الواضح أنّ العسكر اكتشفوا حدود ما يستطيعون عمله، أي أن يكونوا غطاء للمدنيين. اضطروا إلى إعادة حمدوك إلى موقع رئيس الحكومة. أدركوا أن ليس في استطاعتهم الذهاب بعيدا في انقلابهم. سيكتفون في المرحلة المقبلة بإثبات أنّهم الطرف القادر على اتخاذ قرارات كبيرة وحمايتها. هذا يعني بكل بساطة أن عليهم الاعتراف بأنّ العالم ليس مستعدا لإعطائهم شيكا على بياض في غياب الشراكة مع المدنيين الذين عليهم واجب إعادة الحياة إلى الاقتصاد الذي يعاني من حال يرثى لها.

ما الصيغة الجديدة للتعايش بين العسكر والمدنيين في السودان؟ قد يكون السؤال الأهمّ هل من أمل في إيجاد مثل هذه الصيغة، خصوصا في ظلّ التجاذبات بين المدنيين أنفسهم. أدرك العسكر حدود ما يستطيعون عمله. يُفترض في المدنيين إظهار استعدادهم لتقبل وجود توازن معيّن في البلد. يبدو أنّ حمدوك متفهم لهذا الوضع ولهذه المعادلة الدقيقة التي يمكن أن تهيّئ لمرحلة جديدة تغني عن سقوط السودان في مرحلة جديدة من المماحكات الداخليّة التي لا طائل منها. فهم العسكر أين حدودهم. أكثر ما فهموه أن تجربة البشير لا يمكن أن تتكرّر، كذلك تجربة نميري. لا وجود في العالم، حتّى في أفريقيا من هو مستعد لتقبل انقلاب عسكري جديد. لكنّ على المدنيين في السودان التحلّي بالحكمة والاقتناع بأنّ تقاسم السلطة مع العسكر ضروري في هذه المرحلة التي يمر فيها السودان والمنطقة كلّها. سيتوجب على المكون المدني في السودان إثبات أنّ ثمة شيئا غير الشعارات في هذا العالم وأنّ الحاجة أكثر من أيّ وقت إلى إثبات نضج سياسي في بلد مهدّد في كلّ وقت بدخول حال من التفتت.

الدبيبة يشعل فتيل حرب الرئاسيات في ليبيا

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

أغلقت مفوضية الانتخابات الليبية أبواب الترشح لأول انتخابات رئاسية ستشهدها البلاد منذ استقلالها قبل 70 عاما، وبعد 29 يوما فقط، سيتجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع للتصويت واختيار رئيس الدولة المنتظر، وذلك بالتزامن مع ذكرى قيام الدولة الاتحادية في الرابع والعشرين من ديسمبر 1951، قبل أن تصبح واحدة موحدة في العام 1963.

بعد 12 يوما من الآن، ستنشر المفوضية القائمة النهائية لمن سيخوضون السباق الانتخابي، بعد أن يكون القضاء قد حسم الموقف من جميع الطعون التي ستعرض عليه بداية من الخميس، وأصدر أحكامه الاستعجالية التي سيكون لها أثرها الكبير في مصير الانتخابات. هناك امتحان حقيقي للقضاء الليبي الذي حافظ دائما على استقلاليته بالرغم من كل محاولات تدجينه، وهناك مخاوف من أن يتم الإيقاع به في جبّ الحسابات السياسية لرئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة الذي يبدو مستعدا لفعل كل شيء من أجل الوصول إلى منصب الرئيس، وتشكيل ملامح جديدة للدولة، تنسجم مع تطلعات مراكز النفوذ التي تحيط بها، جهويا وفئويا، من مصراتة كمدينة ومن لوبيات المال والأعمال كقوة فعل أساسية، ومن الحليف التركي الذي يريد أن يضحك أخيرا، فيضحك كثيرا، ولاسيما أن البلاد لا دستور لها يمكن الاحتكام إليه لاحقا في تحديد صلاحيات الرئيس.

بالنسبة إلى الاتفاقيات السابقة ومنها تلك المعلنة من قبل ملتقى الحوار السياسي في جنيف أوائل فبراير الماضي، وحتى بالنسبة إلى قانون انتخاب الرئيس الصادر عن مجلس النواب في سبتمبر الماضي، لا يمكن الاعتماد عليها، فالدبيبة كان قد أمضى على التزام بأن يرأس حكومة الوحدة الوطنية لفترة انتقالية تنتهي بانتخابات لا يترشح لها، ولكنه ضرب عصفورين بحجر؛ استعمل سلطاته ومقدرات الدولة لتلميع صورته ولتنظيم حملة دعائية مبكرة لشخصية كزعيم شعبي يتطلع لمنصب رئيس الدولة، وانقلب على الالتزام وقرر أن ينافس بقوة على المنصب، وعندما اكتشف أن هناك مادة في قانون الانتخاب تمنعه من الترشح، قرر أن يتجاوزها ويمضي.

الأحد الماضي قصد الدبيبة مقر مفوضية الانتخابات ليتقدم بملف ترشحه، وهو بصدد مباشرة وظيفته، عكس ما نادت به المادة 12 التي اشترطت أن يكون المترشح قد تخلى عن أي وظيفة عامة يشغلها سواء كانت عسكرية أو حكومية قبل ثلاثة أشهر من موعد الاقتراع، والسبت الماضي ذهب الدبيبة إلى مدينة زوارة الواقعة في أقصى الشمال الغربي للبلاد، ولف حول عنقه علم الأمازيغ في وصلة دعائية لمشروعه، وأمر بإصدار قرار بتدريس اللغة الأمازيغية بداية من الموسم الدراسي القادم، ثم قال "سأترشح للانتخابات، ومن سيرفض ترشحي سيخسر الكثير الكثير" منذرا بأن فوضى قد تعم البلاد، وفي ذلك أكثر من إشارة، فرئيس الحكومة غير قابل لفكرة أن يخرج من مولد الانتخاب دون حمّص، والمحيطون به يراهنون بكل قوة على بسط نفوذهم على البلاد لسنوات عدة قادمة، وهم مستعدون للقيام بأي شيء من أجل ذلك، حتى لو تعلق الأمر بإعادة فتح ملف لوكربي لتمكين الأميركان من تعويضات جديدة يخصمونها من الأموال المجمدة لها، أو بتقديم تنازلات مهمة لإيني الإيطالية أو توتال الفرنسية أو غيرها، فجميع المؤشرات تقول إن لدى الجماعة قناعة بأن ليبيا غنيمة ولا يعرف قيمتها إلا جحفل من التجار الشاطرين بقيادة الدبيبة ذاته كمعبّر عن فريق كامل له تفرعات في الداخل والخارج بأجندات محلية وخارجية، وعندما يتعلق الأمر بالثروة، تصبح كل المسائل الأخرى من الهوامش التي يمكن التعامل معها فقط ببعض الذكاء والهدوء وإزجال العطاء لمن يستحق.

بعد تقديمه ملف ترشحه، عاد الدبيبة إلى مكتبه ليسلم مقاليد الحكم إلى نائبه الثاني عن إقليم فزان رمضان بوجناح، طبعا دون أن يتخلى عن آليات السيطرة والتحكم التي يديرها باقتدار، وهو اليوم يتحرك بوثوق تام من أن لا حواجز ستعترض طريقه، رغم أنه مخالف للقانون، وهناك العشرات من المحامين من طرابلس وسبها وبنغازي سيتجهون للقضاء ليطلبوا إلغاء ترشحه للرئاسيات سواء بسبب مخالفته للاتفاق السياسي أو للمادة 12 أو حتى لشرط الجنسية.

هناك موقف دولي منتظر قد يأتي من مجلس الأمن ليكون حاسما بإقرار السماح للجميع بالمشاركة في الانتخابات، وهو ما يخدم الدبيبة ويقطع الطريق أمام أي محاولة للتشكيك في شرعية ترشح سيف الإسلام وحفتر

أكثر الناس تفاؤلا، يبدو متشائما من الانتخابات الرئاسية المنتظرة؛ فماذا لو قرر القضاء إلغاء ترشح الدبيبة بسبب مخالفته للشروط القانونية؟ هذا يعني أن القوى التي تؤيده ستنطلق في احتجاجات قد تصل إلى صدامات عنيفة، وقد يعود غرب ليبيا إلى مربع الفوضى، فقط لتوجيه رسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أنه من الصعب تنظيم انتخابات في ظل انفلات أمني، وأن المطلوب هو تأجيلها إلى وقت لاحق ليتمكن الدبيبة من الترشح على راحته.

وماذا لو حكم القضاء لفائدة الدبيبة ودفع به إلى الفوز بمنصب الرئيس؟ هنا علينا أن ننتظر موقفا حازما من شرق البلاد وجنوبها، بل وحتى من بعض القوى في المنطقة الغربية التي تراهن بدورها على الاستحقاق.

هناك العشرات من إقليم طرابلس ترشحوا للسباق، وأغلبهم يعتبرون أنفسهم منافسين جديين للدبيبة ولن يسمحوا له باستغلال نفوذه للتلاعب بالقانون، ومن بينهم فتحي باشاغا وأحمد معيتيق وخليفة الغويل ونوري بوسهمين وغيرهم.

وماذا لو شارك الدبيبة في السباق الرئاسي ثم فشل في الوصول إلى كرسي الرئاسة بسبب حدة المنافسات على أرض الواقع؟ مبدئيا وبالنسبة إلى أغلب استطلاعات الرأي فإن المواجهة الثلاثية في صدارة المشهد ستدور بين الدبيبة وسيف الإسلام القذافي والمشير خليفة حفتر، وهذا الأمر انتبه إليه فريق رئيس الحكومة، واليوم بات له هدف آخر فوق قبول ملف ترشحه، وهو رفض ملفي ترشح قائد الجيش وابن القذافي.

عندما حاول المدعي العام العسكري الزج بنفسه في الصراع الانتخابي، بدعوته مفوضية الانتخابات إلى رفض ملفي ترشح سيف الإسلام وحفتر، كان ينفذ أوامر مديره المباشر، وزير الدفاع وهو نفسه رئيس الحكومة الدبيبة، ويكرر ما بادر بالدعوة إليه قبل أسبوعين، وحتى قبل ذلك، عندما أصدر أوامره بتجييش عدد من الميليشيات والدفع بها إلى الزنتان للبحث عن ابن القذافي، لكن إشارات وصلته من أكثر من صعيد، لتفرض عليه التراجع عن قراره.

من الطبيعي أن ينحاز المدعي العام العسكري مسعود رحومة إلى المهندس الدبيبة، وأن يكون في خدمته، خصوصا وأنه من أعاده في أغسطس الماضي إلى المنصب الذي كان عزل منه في العام 2018 بعد أن تعرض آنذاك للاختطاف لعدة أيام على أيدي مسلحي إحدى الميليشيات بطرابلس إلى أن نجح في الفرار بمساعدة عامل سوداني، وطبعا لم يستطع ملاحقة خاطفيه، ولا ينبغي له ذلك، لأنه يعرف أن غضبهم صعب، وأن انتقامهم شديد.

هناك موقف دولي منتظر خلال الساعات القادمة قد يأتي من مجلس الأمن ليكون حاسما بإقرار السماح للجميع بالمشاركة في الانتخابات، وذلك طبعا لخدمة الدبيبة، ولكنه سيقطع الطريق أمام أي محاولة للتشكيك في شرعية ترشح سيف الإسلام أو المشير حفتر، وسيضع الجميع أمام امتحان التصويت الشعبي في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم. لكن التحدي الأكبر سيكون حول مبدأ الاعتراف بالنتائج من قبل من لا يراها منسجمة مع مشروعه وتطلعاته، ولاسيما في غرب البلاد الذي لا يزال محكوما بأمزجة النافذين وحسابات الإخوان ومصالح الميليشيات ومؤامرات القطط السمان التي لن تسمح بالتنازل عما حققته خلال السنوات العشر الماضية من مكاسب غير محدودة.